

ذات الصلة ، وأن تقتصر عن الأنشطة التي لا تتنافى مع هذا الإطار القانوني الدولي :

٢ - ترى أن مثل هذا التعاون يجب أن يسهم إسهاماً فعالاً وعملياً في تنفيذ المهمة الملحة المنصولة في منع الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان ، وفي تعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للناس جميعاً ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين :

٣ - تشدد على أن التعاون في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يسترشد بالعدل والمساواة مع المراقبة الواجبة لكرامة جميع الأشخاص دون أي تمييز :

٤ - تلاحظ المكانة الهامة التي يحتلها تعزيز وحماية حقوق الإنسان في قائمة الاهتمامات الدولية وفي العلاقات بين الدول :

٥ - تدعو جميع الدول إلى إبلاغ الأمين العام بأعمالها بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان :

٦ - تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين في إطار البند المعنون « تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي » .

#### المجلس العام ٩٧

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

١٥٦/٤١ - حالة حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في غواتيمala

إن الجمعية العامة ،

إذ تكرر تأكيدها أنه يقع على حكومات جميع الدول الأعضاء التزام تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، بما في ذلك القرار ١٤٠/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي قررت فيه أن تواصل نظرها في حالة حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في غواتيملا في دورتها الحادية والأربعين .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان السابقة المتعلقة بالموضوع ، وإذ تحيط علمياً بقرار اللجنة ٦٢/١٩٨٦ المؤرخ في ١٣ آذار / مارس ١٩٨٦<sup>(٢١)</sup> .

١ - ترحب بعملية التحول إلى الديمقراطية والعودة إلى الحياة الدستورية ، وهما خطوتان أساسيتان نحو التمتع التام

٧ - تقررمواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والأربعين .

#### الجلسة العامة ٩٧ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

١٥٥/٤١ - تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان  
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى أن مقاصد الأمم المتحدة تتضمن تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ،

ورغبة منها في إحراز مزيد من التقدم في التعاون الدولي في ميدان تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ، وإذ ترى أن مثل هذا التعاون الدولي يجب أن يعتمد على المبادئ المخصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٢٢)</sup> ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٢٣)</sup> ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٢٤)</sup> ، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة ،

وإذ هي مقتنعة اقتناعاً شديداً بأن مثل هذا التعاون يجب أن ينسى على أساس الفهم العميق لواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولخلف المعايير والمعايير والمتغيرات في مختلف المجتمعات ،

وإذ تؤكد ضرورة مواصلة المجتمع الدولي بذل جهوده لاتخاذ تدابير عملية لمنع الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية المتأثرة بالحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، مثل الفصل العنصري . وجميع أشكال التمييز العنصري . والاستعمار ، والاحتلال والسيطرة الأجنبية . والاعتداء . وتهديدات السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية . فضلاً عن الامتناع عن الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب في تقرير المصير .

١ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تجعل أنشطتها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان ، بما في ذلك تنمية التعاون الدولي في هذا الميدان ، مستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها من الصكوك الدولية